موجة من النشاط العارم

وبرغم هذه الظروف المعقدة فإن الحزب قد مارس ابتداء من أول عام ١٩٢٣ نشاطا ملحوظا وواسع النطاق فى مختلف المجالات وفى مختلف الاتجاهات.

فأصدر الحزب برنامجه – الذى سبقت الإشارة إليه – وكان بغير شك برنامجا ممتازا يعبر عن المتطلبات الحقيقية للمجتمع المصرى، وكان نموذجا للموقف الطبقى الواضح فى إظهار الفهم السليم للقضية الوطنية فى بلد مستعمر..

ويكفى للحكم على هذا البرنامج أن نورد هنا فقرة من حيثيات الحكم الصادر ضد قادة الحزب فى عام ١٩٢٤.

ففى هذه الحيثيات تحاول هيئة المحكمة أن تتحدث عن هذا البرنامج فتقول «وحيث إنهم ابتدأوا هذا البرنامج بأمور تتعطش إلى كثير منها نفس كل مصرى وتود تحقيقها ليجعلوا هذا البرنامج نافذا إلى العقول»[1].

كذلك تبنى الحزب فى برنامجه وخطوطه العامة سياسة سليمة تجاه القوى الوطنية الأخرى، [illegible] جبهة متحدة من العناصر الأشد تطرفا والموثوق بها فى الحركة [illegible] شعاره وبمبادئه» وضمن برنامجه نقاطا مهمة بشأن [illegible]

- العمل على تحرير مصر والسودان تحريرا تاما خاليا من كل شائبة وربط الشعبين أحدهما بالآخر لينتفعا معا ويتمكنا من استثمار ثروتهما الطبيعية وتعميم نفعها فى البلدين، ويتعاونا على شن الغارة على مهتضميها سواء كانوا وطنيين أو أجانب.

- إلغاء الدين العمومى الذى تستعمله القوة الاستعمارية لاستعباد الشعب المصرى استعبادا اقتصاديا.

- إلغاء الامتيازات الأجنبية.

- المطالبة بحرية الاجتماعات والمطبوعات والخطابة والإفراج عن المسجونين السياسيين.

وهى جميعا مطالب وطنية وقومية يمكنها أن تمنح الحزب مكانا وسط القوى الوطنية التى كانت تغلى بالغضب من تهاون القيادات والزعامات مع الاستعمار.

ونود هنا أن نلاحظ أن هذه المطالب لم ترد فى البرنامج الذى أورده شهدى عطيه والذى قلنا فى فصل سابق: إننا نعتقد أنه البرنامج الذى أصدره الحزب عقب مؤتمره الثانى فى أوائل عام ١٩٢٣.

وإنما وردت ضمن حيثيات الحكم السابق الإشارة إليه مع تأكيد من هيئة المحكمة بأن هذه المواد كانت ضمن البرنامج المطبوع الذى أصدره الحزب فى كتيب مع الشروط الواحد وعشرين للدولية الثالثة.

لكن ذلك لا يشكك فى صحة البرنامج الذى أورده شهدى، فإن معظم نقاط هذا البرنامج مشار إليها وواردة بنفس العبارات فى حيثيات الحكم.

كذلك نلاحظ أن لاكور فى كتابه «الشيوعية والقومية فى الشرق الأوسط» لم يورد هذه المطالب أيضا وإن كان قد أشار إلى مطالب لم ترد عند شهدى وردت فى الحيثيات، وهى إلغاء الامتيازات الأجنبية[٢].

ونحن نعتقد أن ما أوردته المحكمة فى حيثياتها منقول من الديباجة الطويلة التى اتفق الجميع على أنها كانت تتصدر البرنامج.. بينما اكتفى شهدى بنقل مواد البرنامج ذاته.

كذلك فإن الحزب قد اهتم بتثقيف أعضائه وبدأت حملة لترجمة عديد من الكتب إلى اللغة العربية، كذلك وزعت مطبوعات باللغات الأجنبية على الأعضاء الأجانب.

وتقول الحيثيات أنهم «كانوا ينشرون بعض الكتب والرسائل الموضوعة فى هذا المذهب مترجمة وغير مترجمة، وأن المتهم الأول محمود حسنى العرابى ترجم إلى العربية كتاب بوخارين أحد زعماء الحركة الشيوعية وكان يوزع على أفراد الشعب».

كذلك يقرر بعض الأعضاء أنهم كانوا يتلقون مطبوعات عديدة وكتبا للينين مترجمة إلى العربية»[٣].

ويرد فى الحيثيات أيضا ما يوحى بأن الحزب قد بدأ حملة من الدعابة النشطة لترويج أفكاره..

«فالمتهم الثالث صفوان أبوالفتوح، وهو مدرس فى إحدى المدارس كان يملى على تلاميذه بعض «المواضيع» التى يحبذ فيها الشيوعية.. والمتهم الحادى عشر عبدالحفيظ عوض كان يطرح الشيوعية على ملأ من طلاب المعهد الدينى بطنطا وفى منزل أحد وجهائها ويزعم أنها موافقة للدين الإسلامى».

وقد حرص الحزب على أن يعلن راية فى كل مناسبة عامة. وفور صدور دستور ١٩٢٣ اجتمعت اللجنة المركزية للحزب فى ٢٨ أبريل وأصدرت بيانا وقّعه «صفوان أبوالفتوح» والقائم بأعمال السكرتير العام هاجم فيه الدستور هجوما شديدا.

وعندما تولى سعد زغلول رئاسة الوزارة وجه إليه الحزب «خطابا مفتوحا» تولى الحزب طبعه وتوزيعه.. وقد طالبه فيه «بالاعتراف بنقابات العمال والفلاحين وبحقها فى الدفاع عن حقوق العمال والفلاحين الاقتصادية والاجتماعية والسياسية» وطالبه بالعمل أيضا على حل مشاكل العمال العاطلين «وبإنشاء مكاتب لإحصاء العمال العاطلين» كذلك طالبه «بتكليف لجان الوفد المركزية فى كل أنحاء القطر بأن تقوم بتنظيم فقراء الفلاحين فى نقابات ترفع مستواهم أسوة بإخوانهم فى أنحاء العالم وإيجاد صلة بين هذه النقابات ونقابات العمال حتى يمكن حشد القوى المصرية كلما تطلبت الحاجة..» وأخيرا طالب حكومة سعد زغلول «بالاعتراف بحكومة السوفيات أسوة بالأمم المتمدنة»[٤].

ولهذا الخطاب المفتوح أهمية خاصة، فهو يوضح أن الحزب قد اتخذ موقفا صحيحا إزاء حكومة الوفد وأنه سعى إلى تأييدها تأييدا مشروطا بتحقيق أمانى العمال والفلاحين.. بل إن الحزب قد سعى إلى العمل من خلال تجمعات الوفد ذاتها بمطالبته لجان الوفد فى كل أنحاء القطر بأن تعمل على تنظيم فقراء الفلاحين.

ولقد حاول الحزب فى خطابه المفتوح أن يقنع سعد زغلول بأهمية تعبئة قوى العمال والفلاحين وتعزيز التحالف بينهما «حتى يمكن حشد القوى المصرية كلما تطلبت الحاجة» موحيا إليه أن الاحتلال لن يصبر على وجوده طويلا فى الحكم، وإن عليه أن يستند إلى قوى الشعب «.. كلما تطلبت الحاجة».

وقد أدركت قيادة الحزب حاجتها الشديدة إلى تربية كوادر مدربة من الشباب تطلع بالعمل الحزبى، فقررت إرسال عشرة من الشباب إلى موسكو للدراسة فى «جامعة كادحى الشرق» وبالفعل أرسل الحزب أربعة من الشبان وكان من المقرر أن تلحق بهم فتاتان إحداهما من الزاقزيق والأخرى من سمنود، الأمر الذى أثار جريدة الأهرام التى اعتبرت «أن إرسال البنات إلى روسيا الحمراء تطرف غير حميد» وطالبت الحكومة بمنع الفتاتين من السفر(٥).

كذلك قررت قيادة الحزب تأسيس مدرسة للكادر فى الإسكندرية لتلقين الأعضاء مبادئ الشيوعية(٦).

ويبدو أن مسألة إرسال شبان للدراسة بالاتحاد السوفيتى قد لقيت اهتماما كبيرا من جانب الشعب المصرى الذى كانت غالبيته محرومة من التعليم وقد أعد الحزب استمارات خاصة انهالت عليها طلبات كثيرة..

وتحفظ لنا تحقيقات قضية قادة الحزب فى ١٩٢٤ نماذج عديدة من طلبات السفر حررها على سبيل المثال سليمان مصطفى هدايت وأخته، وقد شهد سليمان هذا أمام المحكمة «أنه قرأ فى إحدى الصحف أن الحزب الشيوعى المصرى يرسل بعثة للتعليم فى الخارج فقدم طلبا باسمه وطلبا باسم أخته، فلما جاء الجواب وجد الطالب أن البعثة شيوعية فلم يوافق عليها.

كذلك طلب الانضمام إلى البعثة محمد أفندى عوض جبريل مدير شركة التعاون التابعة لموظفى السكة الحديد والسيد العنانى التاجر بكفر الزيات الذى أرسل إلى حسنى العرابى يطلب الانضمام إلى البعثة المسافرة إلى موسكو فجاءه رد من الشحات إبراهيم بأنه لا يمكنه الالتحاق بالبعثة إلا بعد الالتحاق بالحزب وأرسل إليه استمارة عضوية.. وثمة طلبات أخرى عديدة(٧).

كذلك سعى الحزب إلى توسيع نطاق دعايته مستخدما الفنون التشكيلية فطلب حسنى العرابى إلى أحد الرسَّامين من أعضاء الحزب، وهو حسين فوزى رسم صورتين كبيرتين

«إحداهما تمثل العامل حاملا علما أحمراً قاصدا وضعه فوق الشمس، والأخرى تمثل العامل يحرث وأمامه صاحب العمل ممسكا بملعقة فى يده، وكأنه يأكل بها رمزا على أن العامل يشتغل وصاحب المال يأكل»[٨].

نشاط واسع وسط العمال

وقد ركز الحزب جهوده من أجل دعم مراكزه وسط الحركة العمالية وتأسيس النقابات وتدعيم اتحاد النقابات.. كذلك عمل الحزب على ضم عدد من القادة النقابيين إلى صفوفه وتصعيدهم بسرعة إلى مراكز القيادة وعبدالحميد تره أحد قادة شركة الشرق للغزل.

وقد سيطر الحزب تماما على عدد من النقابات، منها نقابة عمال الغاز ونقابة عمال النور ونقابة شركة ايجولين ونقابة شركة الغزل بالإسكندرية ونقابة عمال الترام ومعمل أبوشنب.

ويقول لاكور: إن اتحاد النقابات المصرى الذى تزعمه الشيوعيين قد انضم فى أواخر عام ١٩٢٢ إلى الاتحاد العالمى للنقابات[٩].

ويقول مراسل مجلة The Iabour Monthly: إن اتحاد نقابات العمال الذى ظل تحت قيادة الشيوعيين حتى ١٩٢٣- ١٩٢٤ كان فى طريقه إلى أن يصبح حركة جماهيرية حقا[١٠].

وقد بدأ الحزب فى تنظيم سلسلة من الإضرابات، من أهمها إضراب عمال إضاءة مصابيح الشوارع بالإسكندرية فى شهر فبراير ١٩٢٣، وقد تعلم الإضراب عقب اجتماع لعمال الشركة حضره حسنى العرابى الذى ألقى خطابا حماسيا، ومما تجدر ملاحظته أن العمال قد أضربوا دون إنذار الشركة مسبقا.

ولم يكتف العمال بالإضراب لكنهم نظموا مجموعات من بينهم؛ لتمنع الشركة من استخدام عمال آخرين فى إضاءة مصابيح الشوارع.

وتنشر الأهرام الخبر التالى «أبلغ أحمد مصطفى أن ثمانية من عمال الإضاءة العمومية المضربين عن العمل الآن اعتدوا عليه فى أثناء اشتغاله بإضاءة المصابيح»[١١].

وقد استمر هذا الإضراب أكثر من شهر، وبما أن نقابة عمال إضاءة المصابيح العمومية عضو فى اتحاد النقابات العام فقد قرر الاتحاد تصعيد تأييده للعمال المضربين إلى حد دعوة العمال فى جميع أنحاء القطر للتظاهر تأييدا لإخوانهم المضربين[١٢].

وهذه خطوة مهمة بغير شك، إنها وضع لشعار وحدة الطبقة العاملة موضع التنفيذ وتشجيع للعمال فى كل مكان إلى التحرك مطمئنين إلى تأييد الطبقة كلها.

وكان رد الحكومة على هذا الإضراب أن أصدرت قانونا يحرِّم على عمال الخدمات العامة الإضراب أو الامتناع عن العمل[١٣].

ويحظر على العمال الإضراب قبل إخطار السلطات بخمسة عشر يوما ويعتبر الإضراب المفاجىء جريمة[١٤].

وفى نفس الوقت بدأ الحزب - بعد أن دعم مراكزه فى عديد من النقابات - فى شن هجوم عنيف على لجنة التوفيق. وهى لجنة حكومية تكونت فى ١٩١٩ برئاسة أجنبى، هو الدكتور جرانفيل بهدف السعى فى الصلح بين العمال وأصحاب العمل.

وقد بدأ الحزب حملته بتوجيه «خطاب مفتوح» إلى أعضاء لجنة التوفيق وقعه حسنى العرابى سكرتير الحزب وسكرتير اتحاد النقابات العام.. شن فيه حملة عليهم واتهمهم بالاستبداد والتآمر مع أصحاب الأعمال.

ونشر فؤاد الشمالى بيانا قال فيه: إن لجنة التوفيق «حجر عثرة فى سبيل العمال»، وإنها وإن لم تكن لها سلطة تنفيذية إلا أنها ترفع تقاريرا يتأثر بها المسئولون[١٥].

وشارك روزنتال فى الحملة على لجنة التوفيق - رغم فصله من الحزب - فقال إنها لا نفع فيها ولا تأثير لها وأن وجودها كما هى لا يتفق مع مصلحة العمال، وذلك «لأنها لا تملك سلطة تنفيذية، وليست لها سلطة قانونية تشريعية، ولأن أعضاءها يعملون لمصلحة الأغنياء، وإن كانوا هم أو بعضهم لايعدون من طبقة الأغنياء إلا أن مبدأهم هو مبدأ الرأسماليين»[١٦].

والحقيقة أن هذه الحملة ضد لجنة التوفيق لم تنظم مصادفة، فهى تعبير عن رفض الحزب لأسلوب المصالحة بين العمال وأصحاب الأعمال وتعزيز للموقف الإضرابى والنضالى للطبقة العاملة ومطالبة بتعديل جذرى لأسلوب الحكومة تجاه العمال.

وبعد أن نضجت المعركة ضد لجنة التوفيق قرر الحزب فى ١٦ مارس سنة ١٩٢٢ تنظيم مظاهرات للعمال أمام منازل أعضاء لجنة التوفيق.

واستدعت سلطات الأمن حسنى العرابى وطلبت منه منع المظاهرات فأعلن أن هذه المظاهرات تنظم وفقا لقرار صادر من اتحاد النقابات، وإنه شخصيا لا يستطيع إلغاء هذا

القرار.. وقال: إن هذه المظاهرات هى مجرد تعبير عن شكوى العمال، وليس من شأنها الإخلال بالأمن العام.

وصممت الحكومة على منع المظاهرة وفى يوم ١٨ مارس أحيط مقر اتحاد النقابات بقوات كبيرة من رجال البوليس.. وحاول العمال أن يصلوا فرادى من مختلف الاتجاهات لكن قوات البوليس منعتهم من الدخول ومن التجمع. وحدث اشتباك بين العمال والبوليس انتهى بأن ألقى القبض على أربعة من زعماء الاتحاد، حسنى العرابى وأنطون مارون وحسنى حسن وأمين يحيى وأقفل مقر الحزب ومقر اتحاد النقابات وصودور ما بهما من أوراق، وأخرج البوليس من كان فى المكان من العمال بالقوة وأغلق الأبواب بالشمع الأحمر.

لكن استخدام القوة لم يكن نهاية المعركة، بل كان بداية لتجددها فبدأت النقابات فى مختلف أنحاء البلاد فى إرسال احتجاجات على إغلاق نادى النقابات وعلى اعتقال قادة الاتحاد، وبرز روزنتال إلى الميدان محاولا أن يبدو فى صورة الفارس الذى يتقدم عندما يشتد الخطب ويسجن الرفاق.. و«تقدم للحكومة معلنا استعداده لدفع أية كفالة تطلبها مقابل الإفراج عن الرفاق الأربعة، ورفض طلبه وتقرر تقديم الأربعة المقبوض عليهم إلى المحكمة العسكرية بتهمة مخالفة الأوامر العسكرية القاضية بمنع التظاهر والاعتداء على رجال البوليس»[١٧].

لكن السلطات تباطأت فى تقديم المعتقلين إلى المحاكمة، ومضت شهور ثلاثة دون أن يقدموا للمحاكمة فأصدر الحزب بيانا «إلى عمال القطر المصرى» ينشادهم فيه المطالبة بالإفراج عن الرفاق. وفى مايو ١٩٢٣ اجتمع اتحاد نقابات العمال بالإسكندرية وبحث أمر المعتقلين وقرر إيفاد وفد إلى المحافظة للمطالبة بالافراج عنهم.

ويبدو أن الحملة كانت واسعة ومثمرة حتى أن الأهرام قد شارك فيها منددا بموقف الحكومة ومتسائلا فى دهشة «حقا إننا لا ندرى كيف تتجاهل الحكومة وجود حركة اشتراكية جادة بين ألوف العمال فى مدن القطر المصرى مع أن الواقف على سير الأحوال يرى أن هذه الحركة آخذة بالنمو..»؟!.

ويندد الأهرام بسياسة استخدام القوة التى نهجتها الحكومة تجاه قادة الحركة قائلا: «وغنى عن البيان أن معالجة حركة العمال بالقوة لا يجدى نفعا، بل يزيد الطين بلة فلابد من معالجتها بطريقة أخرى..».

واقترح الأهرام بعد ذلك سن تشريعات جديدة للعمال تكفل حقوقهم[١٨].

لكن المعتقلين ما لبثوا أن أفرج عنهم عندما ألغيت الأحكام العرفية[١٩].

ولقد رأينا كيف أن اعتقال قادة الحزب والاتحاد وإغلاق داريهما لم يؤد إلى تضاؤل النشاط، بل على العكس تزايد نشاط الحزب وسط الطبقة العاملة تزايدا كبيرا.. وكان عيد أول مايو مناسبة لمزيد من النشاط وبدأت النقابات المنضمة إلى الاتحاد فى الاستعداد للاحتفال بهذا العيد.

وأصدر مجلس إدارة نقابة عمال النور نداء إلى العمال جاء فيه:

«بمناسبة حلول عيد أول مايو الدولى للعمال نرفع تهانينا القلبية لجميع العمال بالاقاليم ونتمنى لنقابتنا الاستمرار والمثابرة ولعمالنا الاتحاد والتضامن لرؤساء النقابات المعتقلين الإفراج، ولمسجونى العمال إطلاق السراح، ونرجو اعتبار هذه التهنئة خاصة لكل نقابة».

ولسنا بحاجة إلى الإشارة إلى نفوذ الحزب الواضح فى هذا البيان الصادر عن مجلس إدارة نقابة من أهم النقابات.

كذلك أصدر اتحاد النقابات قرارا بأن «ينقطع جميع العمال عن العمل فى أول مايو، وأن يجتمع عمال الإسكندرية فى حديقة محمد على بالمنشية، فلما نمى المخبر إلى البوليس أصدر أمرا بمنع هذا الاجتماع وأبلغ الأمر إلى لجنة العمال»[٢٠].

وعندما تولى سعد زغلول الحكم بعد الانتخابات التى أجريت على أثر إعلان دستور ١٩٢٣[*] بادر الحزب بإصدار الخطاب المفتوح السابق الإشارة إليه، داعيا الوفد إلى الالتقاء مع الحركة الجاهيرية على أسس معقولة، غير أن سعد زغلول قد تجاهل هذه اليد التى مدها إليه الحزب.

ويبدو أن حكومة سعد زغلول كانت تتحرج من اتخاذ أى موقف جاد تجاه أصحاب رؤوس الأموال الأجانب، فهى أول حكومة وطنية تمثل الأغلبية، وربما خشيت من اتخاذ أى موقف حتى لا تثير مخاوف الأجانب، لكن هذا الموقف المتهادن أدى إلى نتيجة خطيرة. لقد تمادى أصحاب رؤوس الأموال فى رفض مطالب العمال، بل لقد كان وصول سعد زغلول إ[illegible] إذانا ببدء حركة [illegible] ضاد شنها أصحاب [illegible] ذلك الوقت، وربما كان [illegible] الحركة إحراج [illegible] وربما [illegible] هذا الموقف المتخاذل [illegible] سعد [illegible]

التراجع، وربما كان الأمرين معا، لكن النتيجة أن العمال الذين ضحوا بدمائهم فى معارك طاحنة دفاعا عن سعد زغلول والذين سقطوا شهداء بالعشرات، وهم يهتفون بحياة سعد لم يكن سهلا عليهم أن يسكتوا على محاولة انتزاع حقوقهم الضئيلة التى نالوها خلال سنوات مريرة من التضحيات.

والحقيقة أن العمال قد تعرضوا لحملة اضطهاد حقيقية.. ولنتأمل بعض النماذج:

ففى نوفمبر ١٩٢٣ وبدون أى مبرر أعلنت شركة الغزل بالإسكندرية عزمها على تخفيض أجور العمال ١٠٪ فأضرب العمال عن العمل واستمر الإضراب ثلاثة أشهر متواصلة وعرض الأمر على لجنة التوفيق التى حاولت أن تقنع الشركة بالتراجع عن موقفها المتعسف، لكن الشركة صممت على موقفها.

وأخيرا وافق العمال مرغمين على قبول هذا الوضع الجائر بشرط أن تتعهد الشركة بتوفير ظروف أفضل للعمل وأن تمنحهم مكافآت فى حالتى العجز والمرض، وأنهى العمال الإضراب وعادوا إلى العمل إلا أن الشركة صممت على فصل خمسة من زعماء العمال بالرغم من تعهدها بعدم فصل أى من العمال المضربين.

فتفجر الموقف من جديد[٢١] ومما تجدر الإشارة إليه أن نقابة هذه الشركة كانت منضمة لاتحاد النقابات العام، وكان أنطون مارون مستشارها القانونى.

وثمة نموذج آخر.. هو مصنع «ايجولين» للزيت وهو مصنع كان يديره روسى أبيض هرب من روسيا عقب الثورة.. حيث تقدم العمال ببعض المطالب فماطلت الشركة ثم اتبعت خطة فصل خمسة أو عشرة عمال كل أسبوع، ثم قررت فجأة فصل مائة عامل بحجة تقليل المصروفات.. وكانت هذه النقابة إحدى النقابات التى يتمتع فيها اتحاد النقابات بنفوذ كبير، وكان أنطون مارون مستشارها القانونى أيضا.

ويبدو أنهم أحسوا أن صاحب المصنع يريد أن يستفزهم ليدفعهم دفعا إلى الإضراب فاتخذوا موقفا غاية فى التساهل فأعلنوا استعدادهم - إذا ما عدلت الشركة عن فصل المائة عامل - أن يقبضوا أجر خمسة أيام بدلا من سبعة كل أسبوع، وبذلك يمكن للمصنع أن يوفر المبلغ المطلوب دون أن يفصل أحدا من العمال.

وهنا يبرز الموقف المتعنت بصورة لا تدع مجالا للشك، فصاحب المصنع يصمم على فصل المائة عامل..[٢٢].

وفى نفس الوقت تقدم عمال شركة الملح والصودا، ونقابتهم أيضا إحدى النقابات المنضمة للاتحاد بعدة مطالب إلى الشركة، وتلخصت مطالبهم فى زيادة الأجور وتحسين معاملة الشركة لهم وإنقاص ساعات العمل وأنذر العمال بالإضراب عن العمل إذا لم تجب مطالبهم خلال عشرة أيام لكن الشركة لم تجب هذه المطالب فبدأوا الإضراب فى أول مارس ١٩٢٤ وعرض الأمر على لجنة التوفيق التى طالبت بدورها الشركة إجابة بعض المطالب وتعهدت الشركة بذلك، لكنها ما لبثت أن فصلت ٤٠ من قادة العمال بحجة أنهم عمالة زائدة، لكنها ما لبثت أن استخدمت غيرهم بأجور عالية.. فتجدد الإضراب بصورة أكثر عنفا..

إنها مجرد نماذج نسوقها محاولين أن ندلل على أن ثمة مؤامرة كانت تحتاج لوضع العمال وجها لوجه أمام حكومة سعد، وتضع حكومة سعد وجها لوجه أمام الحزب الشيوعى، والنماذج السابقة توضح كيف أن الحزب واتحاد النقابات التابع له كانا يدركان إلى حد ما أبعاد هذه المؤامرة وأنهما قد حاولا تفاديها قدر الإمكان بأسلوب سياسى فى البداية عندما وجه الحزب خطابه المفتوح إلى سعد زغلول.

ثم محاولة التساهل، بل الوصول بسياسة التساهل إلى مدى بعيد لم تشهده من قبل التشكيلات النقابية المصرية.

لكن أصحاب رؤوس الأموال الأجانب تمادوا فى صلفهم، وتمادت حكومة الوفد فى تهاونها معهم، ولم تستطع أن تتصدى لتحديهم السافر لحقوق العمال..

ولم يكن أمام الحزب واتحاد النقابات سوى اللجوء إلى سياسة الإضراب على نطاق واسع فى حملة إضرابية لم تشهد لها مصر مثيلا منذ الإضرابات التى صاحبت ثورة ١٩١٩.

لكن أصحاب الأعمال اتبعوا خطة جديدة، وهى استخدام عمال جدد.

حدث ذلك أثناء إضراب عمال شركة النور وأثناء إضراب عمال مصنع ايجولين وشركة زيوت كفر الزيات وغيرها، وهنا رفع اتحاد النقابات شعار «أيها العمال.. ضعوا أيديكم على المحراث باستمرار» ومعنى هذا الشعار أن يحتفظ العمال بمواقعهم فى المصانع حتى لا تقوم الشركة باستخدام عمال جدد، خاصة وأن جيش العاطلين كان يتزايد بأعداد ضخمة.

وهكذا بدأت تحت قيادة الحزب واحدة من أعتى الموجات الإضرابية التى شهدتها مصر.

فعمال شركة الغزل بعد أن أصرت الشركة على فصل زعماء نقابتهم أعلنوا الإضراب من جديد، لكنهم طبقوا شعار اتحاد النقابات «ضعوا أيديكم على المحراث باستمرار».

ويصف مراسل الأهرام الإضراب فيقول «لقد احتلوا مصانع الشركة احتلالا مستمرا فكانوا يشتغلون نهارا وينامون فيه ليلا منذ ثلاثة أيام حتى لا يمكنوا الشركة من غلق أبوابها فى وجوههم، كما فعلت فى المرة السابقة «ولتظل يدهم على المحراث» وهذه خطة جديدة من خطط المقاومة اهتمت لها الشركة اهتماما كبيرا؛ لأنها تغل يدها وتعرض آلاتها للعطب إذا ثار العمال عليها..»[٢٣].

أما عمال شركة «ايجولين» للزيت فقد وضعوا نفس الشعار موضع التطبيق، وتقول الأهرام «إنهم احتلوا المصنع منذ قيامهم للمطالبة بما يزعمون أنه حق لهم وانقسموا إلى فريقين يتناوبان الاحتلال بمعنى أن تظل فرقة منهم فى المصنع وتخرج الفرقة الأخرى للأكل والشرب والراحة والمطالبة»[٢٤].

وكذلك فإن عمال شركة الملح والصودا قرروا احتلال المصنع وتوجهوا إلى مقر المصنع، لكن قوات البوليس كانت قد سبقتهم إليه ومنعتهم بالقوة من الدخول.

كذلك فإن نقابة معمل أبوشنب للزيت والصابون بالإسكندرية - وهى إحدى النقابات المنضمة لاتحاد النقابات ومستشارها أيضا هو أنطون مارون- تقدمت بعديد من المطالب من بينها تخفيض ساعات العمل، زيادة الأجور، وصرف إعانات للعاجزين والمرضى من العمال، لكن صاحب العمل رفض هذه المطالب.

ويصف الأهرام الواقعة فيقول: «ذهب عمال معمل الخواجة أبى شنب اليوم إلى المحافظة طالبين النظر فى مسألتهم فأبلغهم وكيل المحافظة أن وزارة الداخلية أمرت بإحالة هذه المسألة إلى لجنة التوفيق، وكان الأستاذ أنطون مارون يتكلم باسمهم فتبرم من هذه الإحالة وأعلن انسحابه من الدفاع عن العمال. عندئذ ذهب العمال إلى محل عملهم يقصد احتلاله حتى لاتذهب قوة الإضراب من أيديهم، ودخلوه عنوة بالرغم من تدخل البوليس فى الأمر.

وقد تصادم الفريقان فجرح من البوليس شرطيان وأصيب بعض العمال إصابات خفيفة وقد دخل ٢٥٠ من العمال إلى محل العمل. أما أصحاب العمل فيرفضون البحث فى أمر عمالهم تحت تهديد الإضراب»[٢٥].

وامتدت موجة الإضرابات لتشمل عمال تفتيش حلق الجمل التابع لشركة البحيرة، وقد استمر الإضراب ستة أسابيع وعمال شركة زيت فاكوم وعمال شركة زيوت كفر الزيات وعمال شركة النور وشركة مينو للإعلان وترام القاهرة وشركة هيليوبوليس وتليفونات القاهرة وعمال المخابز[٢٦].

وامتلأت شوارع القاهرة والإسكندرية بمظاهرات العمال المطالبين بحقوقهم.. كذلك امتلأت بمظاهرات العمال العاطلين الذين تجمعوا فى ظل هذه الموجة مطالبين «بالخبز أو العمل».

تقول الأهرام «نهض اليوم نحو ١٧٠ عاملا من البرشمجية العاطلين فى الثغر وقدموا عريضة إلى السلطة المحلية وبيانا إلى الرأى العام والصحف يبسطون فيه حالهم[٢٧].

وقد هزت هذه الموجة الإضرابية العمالية أركان الحكومة، وشعر سعد زغلول أن هيبة حكومته تضعف وأن جماهيريتها تهتز، وأن استمرار الإضرابات والمظاهرات العمالية يفقد حكومته صفة الشعبية، ولا شك فى أنه قد تعرض لضغط كبير من أصحاب الأعمال الأجانب ومن سلطات الاحتلال التى قيل أنها هددت بإرسال قوات إنجليزية لحفظ النظام طالما أن الحكومة الوطنية عاجزة عن ذلك..

وتعالت الصيحات تحذر من الخطر البلشفى الذى يحيق بالبلاد، وفسر احتلال العمال للمصانع بأنه تنفيذ لمخطط بلشفى بالاستيلاء على المصانع ونقل ملكيتها إلى العمال..

وقيل أن العمال قد رفعوا أعلاما حمراء على المصنع وأنهم أقاموا فيها سوفيتات[٢٨].

وتسهم الأهرام فى حملة التخويف فتعلن «انفجرت الحركة الاشتراكية الملحقة بالشيوعية – فى هذين اليومين فى الإسكندرية– انفجارا قويا حمل الحكومة على المبادرة إلى معالجتها والاستعداد لقمعها بالقوة المسلحة إذا قضت الحال» وتمضى الأهرام قائلة «إننا نرجو أن تتخذ وزارة الشعب التدابير اللازمة لمنع تكرار ذلك، وأن تقضى على المذهب الشيوعى قبل استفحاله. إن للعمال حقوقا يجب أن تصان، ولكن لهذه الحقوق حدودا يجب ألا تتجاوزها وإذا كانت الصحافة قد عطفت عليهم، فإنه لا يسعها اليوم إلا أن تحذرهم من عواقب الميل إلى الشيوعية والتشبع بالمبادئ المتطرفة»[٢٩].

ثم هى تحمل الحزب الشيوعى المصرى مسئولية هذه الحركة كاملة فتقول «تنسب الحكومة حركة العمال القائمة فى الإسكندرية الآن –والتى بدأت فى ٢٣ فبراير الماضى–

إلى تحريض الحزب الشيوعى المصرى ودعاته فى الإسكندرية وقد قررت بمناسبة ذلك أن تجتث هذه الحركة من أضولها للمحافظة على النظم الاجتماعية المحلية»[٣٠].

وأوفدت الحكومة على جمال الدين باشا وكيل وزارة الداخلية إلى الإسكندرية مزودا بسلطات كبيرة لقمع حركة الإضراب بالقوة.. «ووضعت تحت تصرفه قوة من الجند أرسلتها خصيصا إلى الثغر من القاهرة»[٣١].

ونزل سعد زغلول إلى الميدان بثقله الجماهيرى الكبير وبدأ يتدخل بنفسه موجها رسائل باسمه إلى العمال المضربين.. وعندما قرر عمال ترام القاهرة الإضراب أرسل إليهم سعد رسالة ينصحهم فيها بالعدول عن الإضراب، ورد عليه العمال بالرسالة التالية:

«لقد قابلنا نصيحتكم بالطاعة والامتثال واستأنفنا أشغالنا اليوم راجين النظر فى أمرنا داعين لدولتكم بطول البقاء حتى تنقذونا من الجور النازل بنا»[٣٢].

كما وجه سعد زغلول أيضا رسالة إلى عمال معمل «أبوشنب» توجه بها رجال المحافظة إلى العمال المعتصمين معلنين أن لديهم رسالة شخصية من صاحب الدولة الرئيس الجليل سعد زغلول تقول:

«إنكم إن احترمتم ملكية الغير، وخرجتم من مكان الشركة طوعا فإنكم تعاملون معاملة المخلصين للقانون والوطن. وإن أبيتم إلا احتلال ملك الغير اغتصابا فإنكم تعاملون معاملة الغاصبين الخارجين على القانون»[٣٣].

ويلاحظ أن سعد زغلول كان هو أيضا يعتبر احتلال العمال للمصانع «اغتصابا لملكية الغير» وتطوع مدير مصنع ايجولين، وهو كما قلنا روسى هارب من الثورة البلشفية ليعلن أن ما شاهده من أحداث «مشابه لما كان يراه فى روسيا من هذا القبيل فى ثورة ١٩١٧ وقد كان أيامها أيضا مديرا لمصنع»[٣٤].

ويلاحظ أن النائب العام قد سأل روزنتال أثناء استجوابه «ألا تعد حركة احتلال المصانع كبدء لتنفيذ الفكرة الشيوعية؟ فرد روزنتال قائلا: إن الحكومة تخلط بين الإضراب -مع البقاء فى محل العمل- وبين نزع الملكية لأن العمال إذا احتلوا المصنع لا يطلبون الاستيلاء عليه.. وإنما لأنهم رأوا فى ذلك أفضل وسيلة للتعجيل بحل المشكلة والوصول إلى اتفاق بينهم وبين أصحاب العمل»[٣٥].

ويبدو أن قادة الحزب قد شعروا بسحب الخطر تتجمع وأن ثمة مؤامرة تعد لتوجيه ضربة إليه. فبدأ الحزب تنفيذ خطة للتراجع..

وينشر الأهرام «ويظهر مما علمنا أن سعادة على جمال الدين باشا تمكن من إقناع مستشار النقابة الأستاذ مارون بوجوب إخلاء معمل الزيت عاجلا وقد ذهب المستشار المذكور وضابط ومفتش البوليس لمقابلة العمال وحملهم المستشار على العدول عن الخطة الاحتلالية التى اتبعوها، والمفهوم أنهم قبلوا النصيحة»[٣٦].

لكن المؤامرة كانت قد أحبكت أطرافها وصدرت الأوامر باعتقال قادة الحزب وإغلاق دوره فى جميع أنحاء البلاد.

الاتجاه نحو الفلاحين:

وفى بلد كمصر حيث الغالبية الساحقة من السكان فلاحون فإن المسألة الزراعية لا بد وأن تحظى باهتمام الحزب، بل ولابد لها وأن تفرض نفسها فرضا عليه.

وإذا كان الحزب خلال الفترة الأولى لعمله قد أهمل ذكر المسألة الزراعية فى برنامجه الصادر فى ١٩ آغسطس ١٩٢١ فلا شك أن لذلك ظروفا موضوعية أهمها صعوبة المسألة وحاجتها إلى دراسة متأنية ودقيقة، وكذلك فإن توازنات القوى بين الأطراف المختلفة التى أصدرت البرنامج قد أدت فى هذا الظرف المبكر إلى خلو البرنامج من أية إشارات طبقية حاسمة.

لكن فهم الحزب وإدراكه للمسألة الزراعية قد نما نموا سريعا وما لبث أن أصدر فى ١٩٢٣ برنامجا فلاحيا كاملا..

ولقد قيل الكثير حول هذا البرنامج..

قيل: إن الحزب قد وضعه كتنفيذ لشرط ملزم صادر من الكومنترن..

ولقد ردد الكثيرون هذا القول دون تردد نقلا عن روزنتال الذى قال فى شهادته أمام النائب العام «ولما عاد حسنى العربى من روسيا أبلغنا أن اللجنة المركزية للدولية الشيوعية الثالثة اشترطت لقبول حزبنا كفرع للدولية الثالثة ثلاثة شروط وهى:

أولا: فصلى من الحزب.

ثانيا: تغيير اسم الحزب من اشتراكى إلى شيوعى.

ثالثا: إعداد برنامج للفلاحين.

ونقلا عن روزنتال ترددت هذه الشروط دون فحص دقيق، وقد رددها عبدالعظيم رمضان[٣٧] ورؤوف عباس[٣٨] وترتب على ذلك بعض التحليلات التى تتهم الحزب بالانعزال عن الفلاحين وعدم إدراكه لأهمية المسألة الفلاحية[٣٩].

لكننا نلاحظ ما يلى:

أولا: أن الحزب قد بدأ الاهتمام بمشاكل الفلاحين قبل سفر العرابى إلى موسكو وقد بدأ فعلا فى الاتجاه إلى الريف ومحاولة إقامة مراكز له فى المدن الريفية منذ أواخر ١٩٢١ وطوال ١٩٢٢. ونلاحظ أن الحزب قد أصدر قبل عودة حسنى العرابى من موسكو نداءه الموجه إلى العمال اليدويين والذهنيين فى العالم وفى هذا النداء ناشد الحزب المثقفين الاتجاه إلى الريف ليخلقوا جبهة سياسية واقتصادية موحدة يمكنها أن تجابه نفوذ البرجوازية.

ثانيا: أن الوثيقة الرسمية التى أعدتها لجنة المسألة المصرية والتى قدمها الرفيق كاتاياما إلى المؤتمر الرابع للدولية الشيوعية تحدد شروط قبول الحزب المصرى عضوا فى الدولية بشروط ثلاثة.. ليس من بينها وضع برنامج للفلاحين.

وعلى أية حال فإن هذه مسألة فرعية.. وقد اهتممنا بتوضيحها تصحيحا للوقائع التاريخية وتدقيقا لها فقط.

لكن المهم هو أن الحزب قد انطلق للعمل وسط الفلاحين مستندا إلى قواعده فى المدن الريفية.

يقول السعيد الصبرى، وهو أحد أعضاء شعبة الحزب فى المنصورة «لقد استمرت شعبة سمنود فى العمل حتى أصبحت البلد قلعة للاشتراكية»[٤٠].

ويقول حافظ سند مؤسس شعبة المنصورة «لقد حاولنا مد نشاطنا للريف ولتحقيق ذلك ضممنا إلى صفوفنا عددا من المهندسين الزراعيين واتصلنا ببعض الفلاحين فى عدد من المراكز وعندما وجهت إلينا الضربة كنا قد نجحنا فى إقامة مراكز قوية فى الريف»[٤١].

كذلك فإن الحزب قد امتد نشاطه إلى قرى الصعيد، وينشر الأهرام «امتد نشاط الحزب إلى الصعيد حيث قبض على أشخاص من ناحية بلصفورة من أعمال مركز أبى قرقاص وضبطت لديهم أوراق تتعلق بالشيوعية»[٤٢].

كذلك تنشر الأهرام محذرة من نشاط الحزب الشيوعى المصرى فى الريف «إن هؤلاء الشيوعيين ودعاتهم يؤلفون لجانهم لهذا الغرض وهو تنظيم عمال المقاولات وتطهير الترع والأعمال الزراعية والمزارع، ويقولون: إن أتباعهم فى الريف تجاوزوا مائتين، وإن هذا العدد بازدياد»[٤٣].

كذلك فإن الحزب قد أدرك من الناحية النظرية الدور الأساسى الذى يمكن للفلاحين أن يلعبوه فى بلد زراعى كمصر.. وهكذا رفع الحزب لأول مرة فى مصر شعار «التحالف بين العمال والفلاحين..»[٤٤].

وعندما وجه الحزب خطابه المفتوح إلى سعد زغلول أبرز الاهتمام بالعمل فى الريف والاهتمام بتنظيم الفلاحين فى نقابات.. وإيجاد صلة بين هذه النقابات ونقابات العمال حتى يمكن حشد القوى المصرية كلما تطلبت الحاجة».

كذلك فإن برنامج الحزب الشيوعى المصرى المعلن فى أوائل ١٩٢٣ يعكس وعيا تاما بالقضايا النظرية التى تحيط بالقضية الزراعية فى بلد مستعمر والتى تستهدف حشد الفلاحين كجيش للثورة المعادية للاستعمار وكجزء من الجبهة الوطنية العامة، وفى نفس الوقت فإن هذا الحشد لايمكن أن يتم إلا على أساس مطالب طبقية محددة تستهدف تصفية الإقطاع المتحالف مع الاستعمار.

ولنتأمل مواد البرنامج الخاص بالفلاحين[٤٥].

١- تنظيم فقراء الفلاحين فى نقابات وإيجاد الصلات بينها وبين نقابات العمال مع العمل على ربطها باتحادات الفلاحين الدولية.

٢- إلغاء نظام ملكية العزب التى لا تختلف كثيرا عن نظام الإقطاعيات.

٣- إلغاء ديون الفلاحين الذين يملكون أقل من ثلاثين فدانا.

٤- إعفاء الفلاحين الذين يملكون أقل من عشرة أفدنة من الضرائب.

٥- وضع ضرائب على مياه الرى للذين يملكون أكثر من ١٠٠ فدان.

٦- إنشاء مصارف تعاونية لصغار الفلاحين.

كذلك فإن البرنامج العام قد طالب «بتمثيل العمال وفقراء الفلاحين تمثيلا صحيحا فى البرلمان».

ويبدو أن شهدى عطية قد اكتفى - كما لاحظنا من قبل - بنقل بنود البرنامج دون إيراد المقدمة.

ذلك أن المحكمة التى حاكمت قادة الحزب تورد فى حيثيات حكمها عبارات مهمة قد يكون مفيدا أن نعتبرها مكملة لهذا البرنامج، فهى تقول: إن المتهمين قد وضعوا برنامجا للفلاحين «أتو فى مقدمته - وهذا دليل على انه كانت هناك مقدمة تفصيلية للبنود التى

أوردها شهدى - بما يولد الشحناء والبغضاء فى قلوب الفلاحين على أصحاب الأملاك ووضعوا له من القواعد ما يخلب ألبابهم ويحسن لهم الثورة..».

ثم تورد المحكمة معظم البنود التى أوردها شهدى لكنها تضيف بنودا أخرى ذات أهمية كبيرة هى «مصادرة جميع الأراضى المملوكة للأفراد والتى تزيد عن مائة فدان دون تعويض وتوزيع ما يزيد عنها على الفلاحين الذين لا ملك لهم أو استعماله لتدشين مزارع الشعب وتنظيم مجالس سوفياتية لفقراء الفلاحين[٤٦].

وإذا كنا سنعتبر حيثيات حكم كهذا وثيقة ذات حجة تاريخية فإننا يمكننا اعتبار أن هذه المطالب بالرغم من عدم ورودها فى البنود التى أوردها شهدى مكملة للبرنامج أو مقدمة له.

والآن سنحاول أن نستخلص من هذا البرنامج المفهوم النظرى للحزب حول المشكلة الزراعية فى مصر.

١- نلاحظ أن الضربة توجه أساسا لتصفية كبار الملاك المتحالفين مع الاستعمار (مصادرة ما يزيد عن ١٠٠ فدان بدون تعويض وحتى يتم ذلك فإنه يتعين فرض ضرائب على مياه الرى المنصرفة لهم وإلغاء نظام العزب).

٢- تحييد أغنياء الفلاحين (إلغاء دين الفلاحين الذين يملكون أقل من ثلاثين فدانا).

٣- كسب الفلاحين المتوسطين (إعفاء الفلاحين الذين يمكلون أقل من عشرة أفدنة من الضرائب).

٤- حشد قوى فقراء الفلاحين وصغارهم باعتبارهم الجيش الأساسى للثورة (بالعمل على تنظيمهم فى نقابات ودعم تحالفهم مع العمال وتوزيع الأراضى على الفلاحين الذين لا ملك لهم).

٥- الإشارة إلى فكرة الزراعة الاشتراكية (الجماعية) عندما قال البرنامج «توزيع ما يزيد منها على الفلاحين الذين لا ملك لهم أو استعماله فى تدشين مزارع الشعب».

ونلاحظ هنا أن الحزب قد اتخذ جانب الحذر الواجب والضرورى بالنسبة للفلاحين الفقراء الذين تطلعوا عبر قرون طويلة لتملك قطعة من الأرض، ولهذا فإن مطالبة الحزب بمصادرة ما يزيد عن المائة فدان قد اقترنت بالمطالبة بتوزيعها على الفلاحين المعدمين مع الإشارة إلى إمكانية تحويلها إلى مزارع للشعب.

وهذا موقف غاية فى الوعى وفى الذكاء فى فهم عقلية الفلاح المصرى.

كذلك نلاحظ أن الحزب قد وضع بذور فكرة التعاونية فى الزراعة عندما طالب بإنشاء مصارف تعاونية لصغار الفلاحين..

وبعد هذا التحليل فإنا نملك الحق فى القول بأن هذا البرنامج يعتبر دليلا على وعى تام بالموقف النظرى من المسألة الزراعية فى بلد كمصر ودليلا أيضا على فهم عميق وتحليل سليم للأوضاع الطبقية فى الريف المصرى.

وقد حاول لاكور أن يشكك فى قيمة هذا البرنامج[٤٧] عندما قال: إن البرنامج الزراعى للحزب كان هاما «بالرغم من بعض الشكوك حول أن هذه المطالب قد بنيت على أساس دراسة حقيقية لواقع الفلاحين».

لكن المقارنة مع الدراسات العملية الحديثة لواقع الريف المصرى ومحاولة استخلاص تجارب الواقع طوال الفترة الماضية تؤكد أن هذه المطالب والتحديدات الطبقية قد بنيت على أساس واقعى تماما.

وأخيرا..

سنحاول أن نقوِّم نشاط الحزب وفقا للتقديرات التى أعطاها الكومنترن لعضوية عدد من الأحزاب التى كانت تعمل فى ظروف مماثلة..

البلد	عدد الأعضاء في عام ١٩٢٢	عدد الأعضاء في[٤٨] عام ١٩٢٤
مصر	-	٧٠٠
فلسطين	-	١٠٠
الصين	-	٨٠٠
تركيا	٣٠٠	٦٠٠

وإذا كان الرقم الخاص بمصر يختلف عن الرقم الذى أعلنه الحزب - ذلك أنه بطبيعة الحال قد خضع للتقويم الصارم والدقيق لشروط العضوية كما يحددها الكومنترن - فإن مقارنة هذا الرقم بأرقام العضوية فى فلسطين وفى تركيا، بل وفى بلد كبير جدا مثل الصين، تقدم لنا صورة واضحة لحقيقة دور ونشاط الحزب الشيوعى المصرى فى هذا الوقت المبكر.

الهوامش

(١) راجع حيثيات الحكم الصادر من محكمة جنايات الإسكندرية – فى الملاحق.
(٢) ص٣٤ – وإن كان لاكور قد أخطأ فى فهم موقف الحزب من قضية السودان فقال: إن الحزب كان مثل غيره يطلب الوحدة مع السودان. لكن العبارات الواردة فى الحيثيات – وهى بغير شك تتمتع بدقة الأحكام القضائية – تؤكد أن الحزب قد اتخذ موقفا يطالب «بربط الشعبين أحدهما بالآخر لينتفعا معا».
(٣) راجع محضر النقاش مع حافظ سند بالملاحق.
(٤) راجع الحيثيات السابق الإشارة إليها.. بالملاحق.
(٥) الأهرام ١٩٢٤/١/٣١.
(٦) رؤوف عباس – المرجع السابق – ص٢٤٥.
(٧) الأهرام ١٩٢٤/٩/٣٠.
(٨) المرجع السابق.
(٩) لاكور. المرجع السابق – ص٣٦.
(10) The Labour Montly - May 1925.
(١١) الأهرام ١٩٢٣/٣/٢٢.
(١٢) عبدالعظيم رمضان – المرجع السابق – ص٥٣٨.
(١٣) لاكور، المرجع السابق ص٣٦.
(١٤) شهدى عطية – المرجع السابق – ص٤٥.
(١٥) الأهرام ١٩٢٣/٣/١٧.
(١٦) الأهرام ١٩٢٣/٢/١٣.
(١٧) عبدالعظيم رمضان – المرجع السابق – ص٥٤٠.
(١٨) لاكور. المرجع السابق ص٣٦.
(١٩) الأهرام ١٩٢٣/٥/١.
(٢٠) الأهرام ١٩٢٣/٥/١.
(*) لم يشترك الحزب الشيوعى فى الانتخابات رغم أن حسنى العرابى قد أعلن فى أحد خطبه فى موسكو أنهم سوف يشاركون فى الانتخابات، وربما كان ذلك إعرابا عن موقف الحزب المعارض للدستور، والذى أعلنه فى بيان صادر باسم صفوان أبوالفتح القائم بأعمال السكرتير العام، وربما أيضا لأنه أدرك أنه ما من مرشح يستطيع أن يقاوم جماهيرية مرشحى الوفد الذين يباركهم سعد زغلول.
(٢١) الأهرام ١٩٢٣/٥/١.
(٢٢) راجع رؤوف عباس – ص٢٥٣، عبدالعظيم رمضان – ص٥٤٣، الأهرام ١٩٢٤/٢/٢٦.
(٢٣) الأهرام ١٩٢٤/٢/٢٥.
(٢٤) الأهرام ١٩٢٤/٣/٤.
(٢٥) راجع محضر النقاش مع عبدالرحمن فضل وفيه يوضح أن نقابة هذا التفتيش كانت تحت قيادة الشيوعيين.

(٢٦) رؤوف عباس – المرجع السابق – ص٢٥٥.
(٢٧) الأهرام ١٩٢٤/٣/٤.
(٢٨) والغالب أن هذه الواقعة غير صحيحة رغم ترددها بكثرة؛ بدليل أن أحدا من شهود الإثبات لم يوردها أثناء محاكمة مارون وزملائه بالرغم من إيرادهم لكافة تفاصيل حوادث الإضراب. راجع الأهرام ١٩٢٤/٩/٢٩.
(٢٩) الأهرام ١٩٢٤/٢/٢٥.
(٣٠) الأهرام ١٩٢٤/٣/٤.
(٣١) الأهرام ١٩٢٤/٣/٢٥.
(٣٢) الأهرام ١٩٢٤/٢/١٩.
(٣٣) الأهرام ١٩٢٤/٣/٥.
(٣٤) الأهرام ١٩٢٤/٩/٢٩.
(٣٥) راجع شهادة روزنتال بالملاحق.
(٣٦) ١٩٢٤/٢/٢٥ – وكان لمارون نفوذ كبير وسط العمال بحيث يقول انجرام أحد كبار رجال البوليس فى شهادته أمام المحكمة «إن العمال كانوا يعملون بنصائح الأستاذ مارون ورفاقه. وإنه لم يكن سهلا على البوليس إخراج العمال من المصنع، ولكن إخراجهم كان من أيسر الأمور على الأستاذ مارون. كما أن كلمة واحدة كانت تكفى لإنهاء احتلال العمال للمصنع» – الأهرام ١٩٢٤/٩/٢٩.
(٣٧) المرجع السابق – ص٥٣٣.
(٣٨) المرجع السابق – ص٢٤٢.
(٣٩) من بين الذين رددوا ذلك مارسيل تشيريزى (إسرائيل) – المرجع السابق.
(٤٠) راجع محضر النقاش معه بالملاحق.
(٤١) راجع محضر النقاش معه بالملاحق.
(٤٢) الأهرام ١٩٢٤/٧/٧.
(٤٣) الأهرام ١٩٢٤/٢/٢٧.
(٤٤) لاكور. المرجع السابق – ص٣٤.
(٤٥) تردد فى حيثيات الحكم الصادر فى ١٩٢٤/١٠/٦ ضد قادة الحزب عبارة تقول «وألحقوا بهذا البرنامج برنامجا آخرًا أسموه برنامج الفلاحين» وهى عبارة توحى بأن الحزب قد أعد برنامجا خاصا ومنفصلا للفلاحين. كذلك شهد عبدالرازق حسين مساعد– وهو مقاول فى بورسعيد– أمام نفس المحكمة بأنه طلب برنامج الحزب فأرسل إليه فى فبراير مطبوع يحتوى على شروط الدولية الثالثة وبرنامج الفلاحين (الأهرام ١٩٢٤/٩/٣٠) وعلى أية حال فإن البرنامج الذى نشره شهدى عضية يورد البنود الخاصة بالفلاحين فى فصل مستقل تحت عنوان – رابعا.
(٤٦) راجع الحيثيات بالملاحق.
(٤٧) المرجع السابق – ص٣٥.
(48) International Press Correspondence 1924 No. 102.
ويلاحظ أن حيثيات حكم محكمة جنايات الإسكندرية المتهم فيها أعضاء اللجنة المركزية للحزب تقول: إن عضوية الحزب بلغت ١٥٠٠ عضوًا. راجع نص الحيثيات فى المراجع.